مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 14 أغسطس 2023

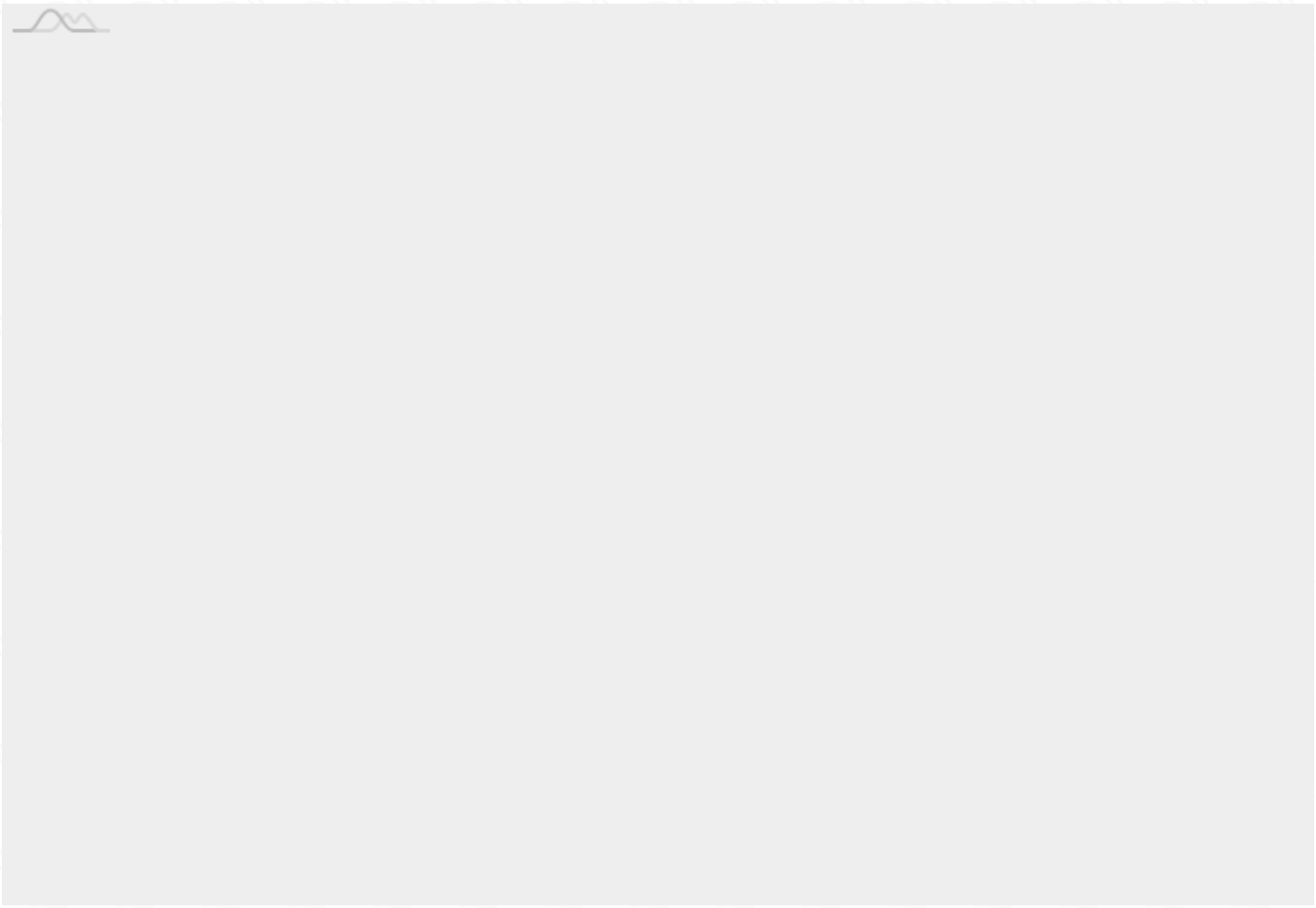

واشنطن بوست: حملة قمع ميدان رابعة الدامية غيرت مصر إلى الأبد

(ترجمات . واشنطن بوست)

استعرضت صحيفة واشنطن بوست في تقرير أعدّه مراسلها سيوبان أوجرادي ذكريات ناشطين وشهود عيان لفض قوات الأمن المصرية اعتصام رابعة قبل عشر سنوات.

في ذاكرة الناجين منها، لا يبدو أن عقدًا من الزمان مرّ على الحملة القمعية التي شنتها قوات الأمن على المعتصمين في ميدان رابعة. لا تزال أصوات وروائح ذلك اليوم تُلاحقهم، عندما كان الموت يعبث في كل مكان... لم تعد حياتهم - وبلدهم - كما كانت، بهذه الكلمات تستهل الصحيفة الأمريكية تقريرها في الذكرى العاشرة لمذبحة رابعة.

أكبر عملية قتل في التاريخ الحديث

تقول الصحيفة إن قوات الأمن المصرية استخدمت الذخيرة الحية لتفريق الاعتصامات المناهضة للحكومة في القاهرة في 14 أغسطس 2013. وقالت جماعات حقوقية إن أكثر من 800 شخص لقوا حتفهم في واحدة من أكبر عمليات قتل المتظاهرين في أي مكان في التاريخ الحديث. وقدرت الحكومة عدد القتلى بـ 624. وقد لا يُعرف الرقم الدقيق أبدًا.

واعتقل المئات من المتظاهرين وسجنوا، وحُكم على بعضهم فيما بعد بالإعدام. وفر كثيرون آخرون من البلاد ولم يعودوا أبدًا.

وجاءت حملة القمع العنيفة بعد ستة أسابيع من استيلاء الجنرال عبد الفتاح السيسي على السلطة من الرئيس محمد مرسي من قيادات جماعة الإخوان المسلمين. انتُخب مرسي بعد عام من ثورة مصر 2011، التي أجبرت المستبد حسني مبارك على التنحي عن السلطة وحفزت الأمل في التغيير الديمقراطي في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ووفقًا للصحيفة، فقد شارك في الاعتصامات الجماهيرية السلمية للاحتجاج على الإطاحة بمرسي آلاف المصريين - معظمهم ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين ويدعمون مرسي. وعارض آخرون ببساطة استيلاء الجيش على السلطة. وخيموا لأسابيع، وأقاموا حواجز بدائية، وجلب بعضهم أسلحة - خوفًا من هجوم من قوات الأمن.

نقطة تحول

كان التجمع الأكبر للمعتصمين في ميدان رابعة. وقالت الحكومة إن هناك إرهابيين وفاعلين خطيرين آخرين في الحشد. وفي عام 2019، قال السيسي، الذي أصبح رئيسًا في عام 2014، لشبكة سي بي إس نيوز: «كان هناك الآلاف من المسلحين في الاعتصام لأكثر من 40 يومًا. لقد حاولنا كل الوسائل السلمية لتفريقهم».

ووجدت التحقيقات التي أجرتها جماعات حقوقية أن معظم المتظاهرين كانوا عزّل.

نقطة تحول

وتلفت الصحيفة إلى أن القتل الجماعي وانعدام العدالة كانا نقطة تحول رئيسة لمصر - تعزيز سيطرة الجيش على

السلطة واستعدادها لاستخدام القوة المميتة للحفاظ عليها.

ما حدث في ميدان رابعة أدى إلى انقسام العائلات والأصدقاء وقلب الحياة وعمق الانقسامات السياسية في البلاد. وبعد كل هذه السنوات، لا يزال من الصعب مناقشة تلك الأحداث بصراحة.

تحدثت صحيفة واشنطن بوست إلى خمسة مصريين كانوا حضورًا في ذلك اليوم، أو ممن تغيرت حياتهم بسبب ما حدث بعد ذلك.

أحمد سميح، 44 عاما، ناشط سابق في مجال حقوق الإنسان

قبل 14 أغسطس، تلقى الناشط المصري في مجال حقوق الإنسان أحمد سميح دعوة لحضور اجتماع مغلق في وزارة الداخلية. في النهاية، قال، «لدي شعور واضح جدًا بأن الفض سيكون عنيفًا».

وقال إن قوات الأمن قدرت حوالي 3000 ضحية بين الجانبين - وهي أرقام شاركها مع الصحفيين في ذلك الوقت.

وقال إن الانقسامات حول مستقبل مصر كانت شديدة للغاية والأجواء كانت مشحونة بالعنف. وأوضح: «شخص ما كان مسالمًا جدًا طوال حياته.. كان ليقول لك: يجب قتلهم جميعًا».

في صباح اليوم الذي بدأت فيه العملية، هرع سميح عبر القاهرة ليشهد ما يحدث. قال: «أردت فقط أن أرى الحقيقة».

تصاعد الدخان الأسود من حرق الإطارات. كان الدم في كل مكان - انسكب على الأرض وتلطخت به السيارات.

بحلول صباح اليوم التالي، كان قد أحصى أكثر من 152 جثة في إحدى المشارح.

دمرت الأفكار المختلفة حول ما حدث في ذلك اليوم بعض علاقات سميح. يقول: «لا يزال لدي أصدقاء لا أتحدث معهم... وهم لا يتحدثون معي».

وقال بعد رابعة: «كل شيء تغير في مصر». لكن لفترة طويلة، لم يكن يريد «أن يشعر أو يعتقد أن الفضاء العام يتقلص».

واصل سميح عمله في مجال حقوق الإنسان. ثم، في عام 2015، اتُهم بتشغيل محطته الإذاعية عبر الإنترنت بشكل غير قانوني. وجرى تفتيش مكتبه، وتغريمه ونام في مركز شرطة محلي.

في العام التالي، أثناء عمله بوصفه مراقبًا للانتخابات في أوغندا، تلقى معلومات من جهة اتصال في القاهرة: كان اسمه مدرجًا في قائمة المدافعين عن حقوق الإنسان المقرر اتهامهم بتلقي تمويل أجنبي غير قانوني.

عاد إلى المنزل لمدة 24 ساعة، وأعطى والدته توكيلًا رسميًا على جميع أصوله، وهرب إلى إستونيا، حيث كان يقيم.

وفي عام 2021، بعد سنوات من التقلب بين المشاريع التجارية، بدأ العمل مقدمًا تلفزيونيًا لقناة الشرق، وهي قناة تلفزيونية مقرها اسطنبول يملكها المعارض المصري أيمن نور، وهو أيضًا في المنفى.

إنه لا يعرف ما إذا كان سيتمكن من العودة إلى وطنه مرة أخرى.

أمل سليم، 54 سنة، وسارة علي، 34 سنة، عائلة ثكلى

تنتقل الصحيفة إلى معاناة عائلة ثكلى فتقول: في 14 أغسطس، غادر زوج أمل سليم، محمد علي، مدير مستشفى وعضو جماعة الإخوان المسلمين، منزله للذهاب إلى ميدان رابعة. أخبرها أنه يتعين عليه ضمان الإجلاء الآمن للنساء والأطفال. ناشدته للبقاء.

تتذكر أمل: «قال: إذا قدر لي أن أموت، فسوف أموت. وقال وداعا وطلب مني أن أسامحه».

وبسبب خوفها من تقارير إطلاق النار، كانت تتصل بزوجها بانتظام للتأكد من أنه لا يزال على قيد الحياة. وكانت ابنتها الكبرى سارة علي، بالخارج في القاهرة – وتتواصل أيضًا مع والدها عبر الهاتف للإطمئنان عليه. كانا في منتصف مكالمة عندما انقطع الاتصال.

عندما اتصلت مرة أخرى، التقط رجل آخر الهاتف. وقال لها إن قناصًا أطلق النار على رأس محمد.

قالت: «لقد مات بينما كنت معه على الهاتف».

اتصلت سارة بشقيقها عمر، وهو يمارس صحافة المواطن وكان يوثق الفوضى في رابعة، وطلبت منه العثور على جثة والدهما. لكن لم يكن هناك ما يشير إليه في أي من العيادات المؤقتة. في حالة يائسة، نشرت سارة صورة والدها على الفيسبوك وطلبت معلومات إذا كان هناك من يعرف عنه شيئًا.

في اليوم التالي، اتصل بها رجل من رقم غير معروف وقال إن جثة والدها ملقاة في شارع جانبي. ذهبت سارة وعمر حيث وجههما الرجل.

قال عمر لوالدته عندما عادا إلى المنزل: «حملت والدي، ودفنته في القبر وملابسي ملطخة بدمه».

بعد أن مر بحالة اكتئاب عميق، طمأن عمر والدته بأنه سيساعد في إدارة الأسرة وتربية شقيقتيه الصغيرتين. كان يدرس ليصبح مهندسًا.

ثم، قبل ثماني سنوات، بينما كان عمر في مطعم مع أصدقائه، اعتقلته قوات الأمن. اعتقدت الأسرة في البداية أنه اعتُقل بالخطأ. ولكن مع مرور الوقت، أصبحوا يعتقدون أنه يعاقب على معتقدات والده السياسية.

وأدين في النهاية بـ «الكشف عن أسرار عسكرية» وحكم عليه بالسجن 25 عاما دون أي فرصة للاستئناف.

أصيبت أمل لاحقًا بانهيار عصبي. لقد فقدت زوجها بالفعل.

«فجأة اختفى أيضًا. ما حدث دمرنا جميعًا».

في الصيف الماضي، بدأت سارة تعاني من الهلوسة والتشوش وفقدان القدرة على الحديث. أُدخلت إلى مستشفى للأمراض النفسية وشُخصَت إصابتها باضطراب ما بعد الصدمة.

لا تزال سارة حزينة على والدها. في بعض الأحيان، يتسلل الضيق إلى صدرها. تقول إنه كان العضو الوحيد في الأسرة الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، لكنهم جميعًا تحملوا التكلفة.

وقالت «لا يوجد مبرر لما حدث له. لكن لماذا أدفع ثمن ذلك؟ لماذا يقضي أخي كل هذه السنوات في السجن ؟»

لينا عطاالله، 40، صحفية

تتابع الصحيفة: تتسلل ذكريات رابعة إلى لينا عطاالله عندما لا تتوقعها على الأقل - ضغط مفاجئ في بطنها، أو وميض في ذهنها وهي تحاول النوم.

كانت تبلغ من العمر آنذاك 30 عامًا، وهي صحفية شاركت في تأسيس مؤسسة مدى مصر الإخبارية المستقلة. كانت تكتب التقارير من اعتصام ميدان رابعة في ذلك الصيف. استيقظت في وقت مبكر من يوم 14 أغسطس وهرعت إلى موقع الأحداث مع زميل لها.

لم يكن لديهم معدات واقية. ومع تقدم قوات الأمن في الميدان، حُشِر الاثنان وسط حشد بالقرب من مستشفى ميداني. وتتذكر لينا الجثث، ورجل يحمل كومة من بطاقات الهوية الخاصة بالموتى، وأشخاص يحاولون إنقاذ بعضهم البعض.

مع هطول الرصاص، رأوا مخرجًا. لم يكن هناك وقت للتفكير. أمسكا بأيديهما وركضا.

وقالت لينا: «اللغة لا تسعفني لنقل هول هذا الحدث».

في الأشهر التي تلت ذلك، استغرقت لينا في عملها «حتى لا يتملكهاالليأس». حتى ذلك الحين، فهمت لينا أن رابعة كانت «بداية لشيء مروع للغاية».

سُجن بعض أقرب أصدقائها، بمن فيهم نشطاء وصحفيون. ومن بينهم علاء عبد الفتاح، الذي أمضى معظم العقد الماضي خلف القضبان بتهم تقول جماعات حقوقية إنها باطلة. فر أصدقاء آخرون من البلاد أو ماتوا منتحرين.

في عام 2017، حظرت السلطات المصرية موقع مدى مصر، لكنه لا يزال يعمل. ويجد القراء في مصر طرقًا للالتفاف على الحظر.

مو، 58 عامًا، رجل أعمال

تضيف الصحيفة أنه لا يزال بإمكان مو أن يتذكر بالضبط كيف كان المتظاهرون يتساقطون أمامه.

في البداية، الشاب المختبئ خلف شجرة، الذي أطلق شهقة وانهار. ويتذكر قائلًا: «عندما فحصته كانت هناك رصاصة في قلبه. لقد أصيب برصاص قناص».

ثم أُطلق النار على مساعد سائق سيارة الإسعاف وهو يرتدي زيه الطبي. «انفجرت رأسه إلى نصفين». وكان زميله يصرخ ويبكي.

في وقت لاحق، أُطلق النار على رجل بينما كان الناجون يحاولون إخلاء المكان، وكانت أذرعهم فوق أكتاف بعضهم البعض. قال: «كان علينا أن نعبر من فوقه».

وصل مو - رجل أعمال بارز - إلى الاعتصام في ذلك اليوم حوالي الساعة 6:30 صباحًا، على حد قوله، لم يكن ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، لكنه كان هناك للاحتجاج على ما اعتبره استيلاء عسكري جائر.

اعتُقل مو وأُجبر على تسليم بطاقة هويته قبل مغادرة الميدان.

في حالة صدمة، وخوفًا من أن تأتي السلطات لاعتقاله، فر إلى الولايات المتحدة بعد ثلاثة أيام. لم يعد إلى وطنه منذ ذلك الحين.

تحدث شريطة تعريفه باسم مستعار، قلقًا على أمن اتصالاته في مصر.

في السنوات التي تلت ذلك، تعرضت أعماله في مصر للهجوم والحرق. وتعرضت عائلته لمضايقات من الحكومة حتى وافق على التخلي عن أصوله المتبقية.

اضطر مو، والذي كان ذات يوم من بين النخبة في مصر، ليبدأ من الصفر تقريبًا في المنفى. قال: «لقد تخليت عن كل شيء».

وهو يرى رابعة على أنها «بداية محو كل ما يتعلق بعام 2011»، عندما كان المصريون يحدوهم الأمل في مجتمع أكثر حرية.

وقال إن رابعة كانت فرصة للجيش «لاستعراض عضلاته» وإرسال رسالة واضحة: «لن يتمتع أحد بحرية التفكير أو الاحتجاج بعد الآن».

فوكس نيوز: قادة المنطقة يدينون الدور المزعوم لإسرائيل في تصعيد العنف وسط قمة الشرق الأوسط

(ترجمات . فوكس نيوز)

اهتمت وكالة أسوشيتد برس في تقرير نشرته عدة صحف ومواقع بينها شبكة فوكس نيوز بالقمة الثلاثية التي استضافها الرئيس المصري في مدينة العلمين وحضرها العاهل الأردني ورئيس السلطة الفلسطينية.

انتقاد إسرائيل

وقالت الوكالة الأمريكية إن زعيما مصر والأردن والرئيس الفلسطيني انتقدوا يوم الاثنين إسرائيل، قائلين إنها تغذي الفوضى والعنف في القدس الشرقية والضفة الغربية المحتلة مع إراقة الدماء بين إسرائيل والفلسطينيين.

وجاءت الإدانة في ختام قمة ثلاثية في مدينة العلمين شمال مصر جمعت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

واتهم الثلاثة إسرائيل بارتكاب عدد من الانتهاكات ضد الفلسطينيين، بما في ذلك ما قالوا إنها توغلات من الجنود الإسرائيليين في المسجد الأقصى في القدس الشرقية وحجب الأموال الفلسطينية بشكل غير قانوني.

ولم ترد الحكومة الإسرائيلية على الفور على بيان القمة.

وشهدت الأشهر الماضية واحدة من أكثر الفترات دموية منذ سنوات في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وقتل

أكثر من 160 فلسطينيًا بنيران إسرائيلية هذا العام في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وفقًا لإحصاء نشرته وكالة أسوشيتيد برس. وقتل الفلسطينيون 29 شخصا على الجانب الإسرائيلي خلال تلك الفترة.

نهج متشدد

ولفتت الوكالة إلى أن الحكومة القومية المتطرفة الجديدة في إسرائيل، التي تشكلت في ديسمبر الماضي، تبنت نهجًا متشددًا تجاه الفلسطينيين. في يناير، قررت حجب 39 مليون دولار من السلطة الفلسطينية وتحويل الأموال بدلًا من ذلك إلى برنامج تعويض لأسر الضحايا الإسرائيليين لهجمات المسلحين الفلسطينيين.

خلال الاضطرابات العنيفة، عملت مصر، التي كانت أول دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، بانتظام بوصفها وسيط سلام بين الجانبين.

استولت إسرائيل على الضفة الغربية في حرب عام 1967 في الشرق الأوسط، إلى جانب قطاع غزة والقدس الشرقية. ويبحث الفلسطينيون عن تلك الأراضي لدولتهم المستقلة المأمولة.

بي بي سي: ألم مذبحة رابعة لا يزال باقيًا منذ 10 سنوات

(ترجمات . BBC)

سلط تقرير نشرته هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) الضوء على مرور 10 سنوات على مذبحة رابعة والتي لا تزال آلامها مستمرة في الذاكرة حتى اليوم.

وبحسب الشبكة البريطانية، وقبل عشر سنوات، قُتل مئات الأشخاص، معظمهم من المدنيين، عندما فرقت القوات المصرية بعنف اعتصامًا احتجاجيًا لأنصار الرئيس الإسلامي محمد مرسي.

وكانت حملة القمع ضد أنصار مرسي واحدة من أكثر الحوادث دموية من نوعها، وواحدة من أحلك اللحظات في مصر.

مقتل الإنسانية

وكما ذكرت سالي نبيل مراسلة بي بي سي العربية من القاهرة، فإن ذكريات ذلك اليوم لا تزال قاسية.

يقول عمرو، الذي شارك في الاعتصام الذي استمر قرابة 50 يومًا، في ميدان رابعة العدوية شرق العاصمة: «أتمنى لو لم أكن على قيد الحياة اليوم».

كان عمرو يبلغ من العمر آنذاك 20 عامًا فقط عندما رأى «جرافات تسحق الخيام وتجتاح كل ما يعترض طريقها».

ويقول: «قُتلت الإنسانية في مصر في ذلك اليوم».

واعتقل عمرو بعد أشهر قليلة من مذبحة رابعة، واتُهم بإلحاق أضرار بالممتلكات العامة وتعطيل النظام العام من

بين أمور أخرى. وأمضى ما يقرب من خمس سنوات في السجن، قبل أن يفر من مصر في أواخر عام 2018 ويستقر في المملكة المتحدة.

يقول إنه شارك في الاعتصام لأنه كان يخشى أن ينتهي الأمر ببلاده في أيدي جنرالات الجيش.

إعادة تشكيل مستقبل مصر

وتلفت الشبكة إلى أن الفض العنيف للاعتصام في رابعة واعتصام آخر في النهضة في اليوم نفسه لم يكن فقط مآسي غير مسبوقة في تاريخ مصر الحديث، بل كان أيضًا من العوامل التي غيرت قواعد اللعبة التي أعادت تشكيل مستقبل الدولة العربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان.

عندما انتُخب محمد مرسي، وهو شخصية بارزة في جماعة الإخوان المسلمين الإسلامية، في عام 2012، كان أول مدني يصل إلى القصر الرئاسي، ومن خلال عملية ديمقراطية. لقد كان انتصارًا استثنائيًا لمؤيديه.

بعد عام واحد، خرج المتظاهرون المناهضون لمرسي إلى الشوارع مطالبين باستقالته. واتهموه باتباع أجندة إسلامية والفشل في أن يكون رئيسًا لجميع المصريين. كان الجيش، اللاعب السياسي المهيمن على مدى السنوات الـ 70 الماضية، يراقب المشهد.

في أعقاب الاحتجاجات، أطاح وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، بمرسي من السلطة، مما وضع حدًا مفاجئًا للحكم المدني قصير العمر. وانتُخب السيسي نفسه رئيسًا بعد عام ويشغل هذا المنصب منذ ذلك الحين.

«الجثث في كل مكان»

وتطرقت الشبكة إلى أن السلطات المصرية لطالما زعمت أنها دعت قادة الإخوان المسلمين مرارًا إلى إنهاء ما وصفوه بالاعتصام «غير القانوني»، لكنهم تجاهلوا دعوتهم. واعتبرت الدولة ميدان رابعة العدوية منطقة متمردة كان لا بد من التعامل معها.

لم يخطر ببال عمرو أن الذخيرة الحية ستستخدم. وكان يعتقد أن قوات الشرطة ستلجأ إلى تكتيكات أكثر ليونة مثل استخدام المياه أو حتى الغاز المسيل للدموع. وقال إنه لا يستطيع تصديق عدد الأرواح التي فقدت بسبب الانقسامات السياسية.

ويتذكر قائلاً: «كانت الجثث في كل مكان. لم نتمكن من العد. لم نتمكن من مساعدة بعضنا البعض».

وقال: «كان هناك طابور طويل من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يرفعون أيديهم، ويغادرون الاعتصام، عندما قتلوا برصاص القناصة. رأيتهم بأم عيني».

قالت السلطات إنها فتحت ممرات آمنة للناس للمغادرة قبل أن ترسل قوات. لكن في تقرير نُشر بعد عام واحد من الفض، قالت هيومن رايتس ووتش إن قوات الأمن «حاصرت المتظاهرين معظم اليوم، وهاجمت من كل المداخل الخمسة الرئيسة للميدان ولم تترك أي مخرج آمن حتى نهاية اليوم».

وتقول مصر إن أكثر من 600 شخص معظمهم من المدنيين قتلوا. ومع ذلك، فإن الأرقام الأخرى التي قدمتها جماعة الإخوان المسلمين، المحظورة الآن في مصر، تتحدث عن أكثر من 1000. وقالت هيومن رايتس ووتش إن 817 شخصًا على الأقل فقدوا حياتهم.

وجاءت غالبية الضحايا من اعتصام الإخوان المسلمين، لكن بعض رجال الشرطة قتلوا أيضًا. واستمر العنف لعدة أيام بعد الفض.

«الشهيد الحي»

ويمضي التقرير قائلًا: لا تزال والدة أحد هؤلاء الضباط تشعر بألم فقدان ابنها.

يقول مصطفى إن والدته وفاء خرجت من فوضى 14 أغسطس سالمة. بعد يومين، أُطلق النار عليه ثلاث مرات في معركة بالأسلحة النارية أثناء توجهه إلى مركز للشرطة في جنوب القاهرة.

كان مصطفى في العشرينات من عمره عندما توفي في 2016، بعد أن ظل في غيبوبة لمدة ثلاث سنوات. خلال هذا الوقت، لم تترك وفاء سريره في وحدة العناية المركزة.

تقول: «الناس الذين عرفوه وصفوه بالشهيد الحي». وكانت تتحكم في دموعها وهي تتحدث عن ابنها الأكبر والأقرب.

وتقول وفاء إن مقتل ابنها الشرطي دمر الأسرة.

عندما سُئلت وفاء عن ادعاء الإخوان المسلمين بأن الاحتجاجات كانت سلمية، كانت صريحة في ردها.

تقول بغضب: «إنهم مجموعة من الكذابين».

جرائم ضد الإنسانية

وقالت هيومن رايتس ووتش إن القتل في رابعة «لا يشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل يرقى على الأرجح إلى جرائم ضد الإنسانية».

ونفت السلطات المصرية بشدة كل هذه الاتهامات. وقالت وزارة الداخلية إن المشاركين في اعتصام رابعة مسلحون ويشكلون تهديدا خطيرا للقانون والنظام.

يقول عمرو، الذي اعتقل بعد أشهر قليلة من الاعتصام وقضى حوالي خمس سنوات في السجن إنه وحتى اليوم، عندما يسمع صفارات الإنذار للشرطة أو طائرة هليكوبتر تحوم، بالكاد يستطيع التنفس ويتذكر ما حدث في ذلك اليوم.

ويقول إن عائلته بأكملها تعاني من صدمة منذ عام 2013. شقيقه الأصغر، الذي بترت ساقه، لا يزال خلف القضبان، متهمًا بالانتماء إلى جماعة إرهابية، كما سُجن والده الراحل لمدة عامين، بتهمة الاحتجاج دون إذن.

يقول: «حتى لو أتيحت لي الفرصة للعودة إلى مصر، فإن الحياة التي عشتها ذات مرة قد ولت».

سكاي نيوز: الذكرى العاشرة لليوم الأكثر دموية في تاريخ مصر الحديث

(سياسية . سكاي نيوز عربية)

يستعرض تقرير لشبكة سكاي نيوز ما حدث في مذبحة رابعة في 14 أغسطس 2013 والتي قتل فيه مصور الشبكة البريطانية أثناء تصويره الاحتجاجات.

ووفقًا للتقرير، فقبل عشر سنوات، كانت مصر في حالة اضطراب حيث تدفق عشرات الآلاف من المصريين إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير، وانتهت بمذبحة سيئة السمعة.

بدأت الأزمة مع الثورة المصرية عام 2011 التي انتهت بانقلاب عسكري وتنصيب نظام للثورة المضادة عام 2014.

الحملة على أنصار مرسي

وتضيف الشبكة: في 14 أغسطس 2013، وفقًا لمنظمة العفو الدولية، قُتل أكثر من 900 متظاهر - كانوا يشاركون في اعتصامين جماعيين في القاهرة - في بضع ساعات فقط خلال حملة عسكرية على أنصار الرئيس محمد مرسي.

داهمت الشرطة والقوات المسلحة الاعتصامين وفرقتهما بعنف - أحدهما في ميدان النهضة والآخر أكبر في ميدان رابعة العدوية.

وتلفت الشبكة إلى أن هذه المذبحة كانت ثالث عملية قتل جماعي لأنصار مرسي منذ إقالته من السلطة في يوليو 2013، وبعد ستة أسابيع من الاشتباكات الدامية بين المتظاهرين الذين طالبوا بإعادته وقوات الأمن الموالية لحكومة الجنرال عبد الفتاح السيسي المدعومة من الجيش.

أحلك أيام التاريخ الحديث

وتشير الشبكة إلى أن هيومن رايتس ووتش وصفت المذبحة بأنها أكبر عملية قتل للمتظاهرين في يوم واحد في التاريخ الحديث، ووصفتها منظمة العفو الدولية بأنها «أحلك الأيام في تاريخ مصر الحديث».

وقال فيليب لوثر، مدير الأبحاث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية، في بيان بمناسبة الذكرى العاشرة للقتل: «كانت مذبحة رابعة نقطة تحول اتبعت بعدها السلطات المصرية بلا هوادة سياسة عدم التسامح مطلقًا مع المعارضة».

مقتل مصور سكاي نيوز

وتلفت الشبكة إلى أن من بين الذين ماتوا في ذلك اليوم كان مصور سكاي نيوز ميك دين.

قُتل برصاصة واحدة بينما كان فريق سكاي نيوز يصور الاحتجاجات ضد الانقلاب العسكري الذي أطاح بمرسي.

كان الرجل البالغ من العمر 61 عامًا، وهو أب لطفلين، كان يعمل في سكاي لمدة 15 عامًا، يجمع لقطات لمجموعة من النساء يقرأن القرآن عندما أطلق قناص النار عليه في صدره.

قُتل ميك دين خلال احتجاجات مناهضة للجيش في مصر

نظم الآلاف من أنصار مرسي في العاصمة المصرية اعتصامًا استمر ستة أسابيع فرقته القوات الحكومية، مما أثار معارك

في الشوارع، وفقًا للتقرير.

الربيع العربي

نوّهت الشبكة إلى أنه وابتداءً من عام 2010، أشعلت الاحتجاجات في تونس ما أصبح يُعرف بالربيع العربي، والذي انتشر عبر الهيكل السياسي في معظم أنحاء العالم العربي وغيره بشكل كبير.

تنامت الاحتجاجات المتصاعدة المناهضة للحكومة على الفساد والفقر والبطالة إلى انتفاضات وفي النهاية حروب أهلية في عدة دول بما في ذلك ليبيا واليمن، مما أدى إلى الإطاحة بالقادة في تلك البلدان، باستثناء سوريا.

أدت الاحتجاجات في جميع أنحاء مصر إلى تنحي الرئيس حسني مبارك عن منصبه في غضون أسابيع.

منحت الانتخابات الرئاسية في عام 2012 السلطة لمرسي وجماعة الإخوان المسلمين، لكن مرسي نفسه أطيح به عندما استولى الجنرالات العسكريون على السلطة في عام 2013.

ثم أصبح السيسي رئيسًا وفرض دولة بوليسية شهدت سجن عشرات الآلاف من المصريين وإعدام المئات.

ولا تزال البلاد تحت الحكم العسكري، وفق ما تختم الشبكة تقريرها.

ستراتفور: القوى المعاكسة تضمن بقاء الإصلاحات الاقتصادية في مصر فاترة

(اقتصاد . ستراتفور)

نشر مركز «ستراتفور» للدراسات الإستراتيجية والأمنية تقريرًا يستشرف آفاق الوضع الاقتصادي المتأزم في مصر والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة المصرية للتعامل مع هذا الوضع.

يتوقع المركز الأمريكي في مستهل تقريره أن مصر ستوازن بين التقشف الاقتصادي وضرورة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في خضم أزمة اقتصادية طاحنة.

أزمة متفاقمة

ويلفت التقرير إلى أن البيانات الأخيرة أثارت مخاوف بشأن الاستقرار المالي في مصر على المدى القريب والبعيد، إذ شهدت البلاد نموًا اقتصاديًا أبطأ من المتوقع في يوليو. وكذلك أظهرت بيانات البنك المركزي الصادرة الأسبوع الماضي أن صافي الأصول الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية المصرية وصل إلى عجز قياسي في يونيو وسط نقص في تدفقات العملات الأجنبية.

ويسلط النقص في العملة الصعبة الضوء على مشكلات ميزان المدفوعات المتفاقمة التي تواجهها البلاد، بما في ذلك عبء الديون الخارجية الكبير، وارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة على الرغم من التدخلات المكلفة من جانب

البنك المركزي. وعلاوة على ذلك، تعاني مصر حاليًا من نقص حاد في الكهرباء وسط موجة حر قياسية أدت إلى انقطاع التيار الكهربائي. وإلى جانب الوضع الاقتصادي الصعب عمومًا الذي يشعر به السكان، أثارت أزمة الطاقة السخط بين المصريين، كما يتضح من العدد المتزايد من المصريين الذين لجأوا إلى وسائل التواصل الاجتماعي في الأسابيع الأخيرة للتعبير عن غضبهم وإحباطهم من الحكومة.

- توقع استطلاع أجرته رويترز في الفترة من 10 إلى 18 يوليو أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة 4.2٪ في السنة المالية 2023 (1 يوليو – 30 يونيو) وانخفض هذا الرقم بشكل طفيف عن توقعات أبريل عند 4.5٪.

تدهور مستمر

ويوضح التقرير أن الوضع الاقتصادي في مصر تدهور تدهورًا كبيرًا في عام 2022، الأمر الذي دفع الحكومة إلى السعي للحصول على تمويل خارجي من صندوق النقد الدولي، وتوقعات عام 2023 لا تتحسن. وخفضت مصر قيمة عملتها ثلاث مرات خلال العام الماضي لمحاولة تثبيت سعر صرف الجنيه، لكن باءتْ جُهُودها بِالفَشَلِ إلى حد كبير، مما مكن تقلب الجنيه من الاستمرار في استنزاف احتياطيات مصر من النقد الأجنبي.

وفي المقابل، فرضت هذه الاحتياطيات المحدودة مزيدًا من الضغط الهبوطي على الجنيه وتجعل من الصعب على مصر شراء الواردات. وينطبق هذا بشكل خاص على الحبوب، حيث أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تعطيل صادرات الحبوب الروسية والأوكرانية بشدة ورفع أسعار الحبوب العالمية. وحيث أن مصر كانت المستورد الأول للحبوب من كلا البلدين في عام 2021، وهو العام الذي سبق بدء الحرب، تضررت القاهرة بشدة من هذا النقص وتكافح بشكل متزايد التهديد الذي يلوح في الأفق بانعدام الأمن الغذائي.

اللجوء إلى صندوق النقد

وأضاف التقرير أن هذه الصعوبات أدت إلى خفض ثقة المستثمرين وأدت إلى هروب رأس المال الأجنبي والمحلي، خاصة مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم العالمية. وفي ضوء أن عديدًا من دوافع الأزمة الاقتصادية في مصر خارجة عن سيطرة البلاد، لا سيما الحرب الروسية الأوكرانية والتضخم العالمي، فمن المرجح أن يظل الاقتصاد المصري متقلبًا طالما استمرت الرياح الاقتصادية العالمية المعاكسة. ولحماية اقتصادها من آثار هذا التقلب، توصلت مصر إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج قرض مدته 46 شهرًا بقيمة 3 مليارات دولار في ديسمبر 2022.

- شهدت مصر خروج حوالي 20 مليار دولار من الأموال الساخنة بعد غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير 2022، ولم تستعد مصر بعد الكثير من هذا النقد الأجنبي.
- في غضون ذلك، سجل التضخم السنوي في مصر مستوى قياسيًا بلغ 36.5٪ في يوليو، ارتفاعًا من 35.7٪ في الشهر السابق.

ومع ذلك، فقد أخر صندوق النقد الدولي صرف الشريحة الثانية من الأموال لعدة أشهر بسبب مقاومة مصر لتنفيذ إصلاحات لا تحظى بشعبية. ومن بين الإصلاحات المرجوة من صندوق النقد الدولي، من المحتمل أن تكون هناك تخفيضات إضافية في قيمة الجنيه المصري، مما سيمكن الحكومة من سداد التزامات ديونها الخارجية وجذب الاستثمار الأجنبي.

ومع ذلك، فإن تعديلات أسعار الصرف هذه ستجعل الواردات أكثر تكلفة، وتقلل من قيمة مدخرات المصريين،

وتقلل من القوة الشرائية للأسر. وبالإضافة إلى ذلك، يدفع صندوق النقد الدولي الحكومة إلى خفض دعم الوقود والمرافق والغذاء، فضلًا عن زيادة الضرائب، للمساعدة في دعم الهوامش المالية للحكومة. ويمكن للبنك المركزي أيضًا إدخال أسعار فائدة أعلى، مما سيؤدي إلى إبطاء الطلب المحلي والواردات، وزيادة تدفقات العملات الأجنبية وتحسين معنويات المستثمرين. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة ستؤدي إلى تراجع بعض النشاط التجاري المحلي والاستثمارات الرأسمالية.

المشاعر المناهضة للحكومة

وبهذه الطريقة، وحسب ما يتوقع التقرير، فإن تلبية مطالب صندوق النقد الدولي من شأنها أن تجعل الحياة أكثر تكلفة للمصريين على المدى القصير، مما سيثير المشاعر المناهضة للحكومة.

- يُتداول الجنيه المصري حاليًا عند 30.9 جنيه للدولار في البنوك (في أغسطس 2022، كان يجري تداوله عند 19-18 جنيهًا للدولار)، وحوالي 38 جنيهًا للدولار في السوق السوداء. ويشير هذا التناقض إلى أن الجنيه لم يصل إلى قيمته الحقيقية، على الرغم من ثلاث تخفيضات في قيمة العملة خلال العام الماضي.
- تضاعفت التزامات الدين الخارجي لمصر أربع مرات بين عامي 2015 و 2022 لتصل إلى ما يزيد قليلًا عن 160 مليار دولار، أو ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

ولكي تتجنب الاحتجاجات والاضطرابات، يرجح التقرير أن تنفذ مصر إصلاحات مهمة بما يكفي لفتح مساعدات صندوق النقد الدولي. وعلى سبيل المثال، سوف تفرض مصر على الأرجح ضرائب جديدة تساعد في توليد الإيرادات، ولكنها ستتجنب خفض الإعانات على السلع الحساسة اجتماعيًا (بما في ذلك الخبز) وإجراء تخفيضات حادة في قيمة عملتها.

ويمكن للاستراتيجية الانتقائية من هذا القبيل أن تخلق توترًا مع صندوق النقد الدولي، لكن من غير المرجح أن تخرج الاتفاقية عن مسارها. وفيما يتعلق بالاقتصاد المصري، فإن التنفيذ البطيء والانتقائي للإصلاحات من شأنه أن يخلق فترة مؤلمة وطويلة من التكيف تحد من النمو الاقتصادي، ولا تفعل الكثير لإلهام ثقة المستثمرين، وتبقي الأسواق عرضة للصدمات الخارجية المتجددة.

ومع ذلك، من المرجح أن تساعد الإصلاحات التدريجية مصر على تجنب أزمة ميزان المدفوعات. وفي حين أن بعض الاضطرابات الاجتماعية قد تحدث على الأرجح نتيجة لإجراءات التقشف، فإن تنفيذها التدريجي سيبقي خطر الاضطرابات الجماعية منخفضًا، وسيجري التعبير عن المشاعر المناهضة للحكومة في الغالب على وسائل التواصل الاجتماعي وليس في الشوارع.

- بالإضافة إلى الإصلاحات، من المرجح أيضًا أن تستمر مصر في بيع الأصول (غير العسكرية) المملوكة للدولة لتوليد الإيرادات وزيادة فرص الاستثمار وزيادة مشاركة العمالة في القطاع الخاص.
- بالإضافة إلى ذلك، ستواصل مصر البحث عن مصادر أخرى للتمويل الثنائي، خاصة من دول الخليج العربي، التي دعمت مصر تاريخيًا.

السيناريوهات الأقل احتمالًا

ويتابع التقرير: في سيناريو أقل احتمالًا، يمكن أن تنهار المفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولي لأن القاهرة ترفض تنفيذ إصلاحات اقتصادية بسبب المخاطر السياسية والاجتماعية. وسيؤدي هذا السيناريو إلى زيادة حادة في حالة عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي، وانخفاض احتياطيات العملات الأجنبية، وانهيار معنويات

المستثمرين الأجانب والمحليين. وبدون تمويل صندوق النقد الدولي، يمكن أيضًا أن تتخلف مصر عن سداد ديونها. وعلى المدى القريب، سيكون خطر الاضطرابات الاجتماعية منخفضًا بسبب الحفاظ على الإعانات والإنفاق الحكومي على الفوائد، لكن هذا الخطر سيرتفع على المدى الطويل بسبب الأزمة الاقتصادية المتفاقمة.

- يجب على مصر دفع 47 مليار دولار على ديونها في عام 2023 ولكن كان لديها 34 مليار دولار فقط من احتياطيات العملات الأجنبية في ديسمبر 2022.

ويضيف التقرير أن السيناريو الأقل احتمالًا هو امتثال مصر الكامل لمطالب صندوق النقد الدولي. وفي هذا السيناريو، ستطرح الحكومة بسرعة إصلاحات كبيرة - بما في ذلك تخفيضات كبيرة في قيمة العملة، وضرائب جديدة وإصلاح كبير للدعم - تمكن القاهرة من خدمة ديونها الخارجية وتنمية الاقتصاد. ومن المرجح أيضًا أن تتمكن مصر من الحصول على المزيد من الأموال من المقرضين الآخرين، مما سيسرع الانتعاش الاقتصادي أكثر.

وفي حين أن هذه الإجراءات سترفع بشكل حاد تكلفة المعيشة للمصريين، مما يجعل خطر الاحتجاجات المناهضة للحكومة مرتفعًا، فإن الحكومة لن تختار هذا المسار إلا إذا نظرت إلى المخاطر السياسية والاجتماعية لتنفيذ الإصلاحات على أنها ضئيلة و/أو يمكن قمعها بسهولة من خلال القوة، وفق ما يختم التقرير.